

E

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1998/114  
5 December 1997  
ARABIC  
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
الدورة الرابعة والخمسون  
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحرريات الأساسية  
في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة  
إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من  
البلدان والأقاليم التابعة

مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة  
إلى الأمين العام منبعثة الدائمة للبحرين لدى مكتب  
الأمم المتحدة في جنيف

تهدي البعثة الدائمة لدولة البحرين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياتها للأمين العام للأمم المتحدة وتشرف بالإشارة إلى الوثيقتين E/CN.4/1997/NGO/58 المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ و E/CN.4/1997/NGO/88 المؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، اللتين تتضمنان بيانين مكتوبين وارددين من منظمتين غير حكوميتين تدعى عيان فيما حدوث تهديدات على حقوق الإنسان في دولة البحرين.

وتود البعثة الدائمة أن تصرح بأنه، لئن كانت حكومة دولة البحرين تحترم تماماً المبادئ والدعاوى التي استند إليها بياناً هيئة رصد حقوق الإنسان والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان - وهذا موضع هذا الرد - فلا بد لها أن تعلن أن رأيهاهما بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين يفتقران، للأسف، إلى الموضوعية والنزاهة على السواء. فبياناهما لا يعكسان واقع الأوضاع في البحرين اليوم ولا يتناولان هذا الواقع، بل يستندان إلى معلومات وادعاءات تعوزها المصداقية والدقة على السواء. ولم تأت الحكومة جهداً في سبيل شرح حقيقة الأوضاع في البحرين وبيان طبيعة ومصدر الادعاءات الموجهة ضدها من قبل عناصر متطرفة معينة، من خارج البحرين بصفة رئيسية. وكثير من المواد التي يستند إليها البيانان موضع هذا الرد منشؤه عناصر لا تعرف سوى النزق القليل عن الحالة في البحرين. فهي ليست بالمصادر الجديرة بالتصديق، وهي لا تهتم بحقوق الإنسان بحسن نية، بل إن لها مآربها الخاصة.

إن البحرين ما انفك توضح للمجتمع الدولي، وللجنة حقوق الإنسان بوجه خاص، أن الأحداث والأنشطة التي يتعين على البحرين التصدي لها إنما تتصل بالإرهاب. والادعاءات عن حدوث تجاوزات فيما يتعلق بحقوق الإنسان هي إدعاءات موجهة من قبل جهات مرّجة للدعایات ولها روابط وثيقة بمنظمات إرهابية.

إن الحالة في البحرين طبيعية، وتدرك الحكومة إدراكاً جيداً، بالطبع، القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية السائدة، ليس فقط في البحرين بل في المنطقة بمجملها. وقد بذلت الحكومة جهوداً حثيثة في سبيل معالجة هذه القضايا معالجة إيجابية ونزيهة. إن هيئة رصد حقوق الإنسان والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان لم يذكرا ذلك في بيانهما ولم يشيرا إلى أن المجتمع في البحرين مجتمع سلمي ومتسامح ومتنوع، يعمل فيه رعايا البلدان الأخرى في ميادين عديدة جنباً إلى جنب مع رعايا البحرين. وتتوفر البحرين بيئة اجتماعية فريدة تناح فيها للأفراد حرية ممارسة شعائرهم الدينية بحرية دون خشية من تمييز أو اضطهاد أو تدخل. ويقر المجتمع الدولي بوجود هذا التسامح الديني. وتشير الحكومة إلى أن تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن الحرية الدينية يعترف بذلك. وعلى نقىض الادعاءات الواردة في البيانين موضع هذا الرد، فإن مواطني البحرين يشاركون في تصريف شؤون بلدهم ويتمتعون بنظام حكم آخذ في التطور المستمر، نظام قوامه التوافق في الرأي لا المواجهة. ويشمل ذلك إمكانية الاتصال اتصالاً شخصياً مباشراً بقادة البلد من أجل التباحث معهم بشأن القضايا الجوهرية، إما من خلال المجلس الاستشاري (مجلس الشورى) أو وسائل الإعلام أو غير ذلك من المؤسسات التقليدية والرسمية المنشأة وفقاً لخصائص البلد الإسلامية والثقافية.

كما تعتز البحرين بما تقدمه لمواطنيها من ضمادات اجتماعية - حيث مجانية التعليم والرعاية الصحية للجميع. وقد باتت البحرين مركزاً مالياً وصناعياً وتجارياً وسياحياً ومركزاً للمؤتمرات الدولية ذات صيت عالمي. وهذه جميعها متجزات ونظم لا تقبل حكومة البحرين وشعبها رؤيتها تتدمر على أيدي الإرهاب، ويجب ألا يتاح له مجال لتدميرها.

لقد أولت البحرين جلّ اهتمامها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، بغية إقامة مجتمع عصري قادر على توفير مستوى معيشي جيد وفرص مؤاتية لشعبها. ويفيد تقرير التنمية البشرية، ١٩٧٩ الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البحرين تأتي في الترتيب الثالث والأربعين بين البلدان كافة، كما تأتي، للعام الثالث على التوالي، في الترتيب الأول في العالم العربي، من حيث المنجزات في ميدان التنمية.

وما برات الحكومة، طيلة الأضطرابات، تعالج بواسطة قوات الشرطة النظامية التابعة لها، إلى جانب تطبيق أحكام القانون، معالجة منصفة وحساسة ولائقة تماماً، تقيم توازنًا بين متطلبات النظام العام والحقوق الفردية. فكل من ألقى عليهم القبض بقصد الأضطرابات محتجزون وفقاً لأحكام القانون لارتكابهم جرائم متصلة بالعنف أو الإرهاب. وقضايا الاحتجاز والمحاكمة والإفراج يُبتّ فيها باستقلال، مع مراعاة قواعد الإجراءات القانونية، وبلا تمييز، ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمحاكمة العادلة ومعاملة السجناء.

لقد أقامت الحكومة الدليل على التزامها التزاماً قوياً بالقضايا الإنسانية بتوقيعها على مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. هذا الاتفاق يجسد علاقة التشاور والتعاون القائمة منذ أمد طويل بين الطرفين، وهو يتضمن الأحكام النموذجية لللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تضطلع اللجنة بموجبها بزيارات للسجيناء في البحرين بتعاون الحكومة تعاوناً كاملاً وغير مقيّد بشروط.

إن سجل البحرين الجيد والإيجابي فيما يتعلق بحقوق الإنسان بات معروفاً لدى البلدان كافة، وما فتئت البحرين تتعاون مع لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في سبيل زيادة الاهتمام على الصعيد الدولي بقضايا حقوق الإنسان. وما زالت الحكومة ملتزمة التزاماً مطلقاً بحماية الحريات والحقوق الفردية لمواطنيها كافة، بصرف النظر عن عرقهم أو لونهم أو عقידتهم أو أصلهم. والحكومة، إذ تقوم بذلك، تقرر إقراراً تاماً بمسؤولياتها في دعم هذه الحقوق الأساسية وفقاً للمعايير والمبادئ الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن ثم، تحت حكمية البحرين لجنة حقوق الإنسان على أن تضع في اعتبارها ما تقدّم وأن تقف مع البحرين في نضالها في سبيل القضاء على الإرهاب وتعزيز حقوق الإنسان بغية تحقيق السلام والأمن اللذين يقيّمهما تقييماً عالياً ويصبو إليهما شعب البحرين والمجتمع الدولي على السواء.

وستكونبعثة الدائمة ممتنة للأمين العام لو تفضل بإدراج هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق عمل الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، وذلك في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

-----